

المصر « فإن جهدا سياسيا موجها يمكن ان يسفر عن تكريس اصطلاح « عودة شعب فلسطين » في قاموس الامم المتحدة بديلا عن « عودة اللاجئين » .

اما الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فقد اعترف بها القرار ٢٧٨٧ (٢٦) الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين والذي نص على ما يلي : « ان الجمعية العامة ... اذ تعيد التأكيد على الحقوق الثابتة لجميع الشعوب ، وفي شكل خاص شعوب زيمبابوي وناميبيا وانغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) والشعب الفلسطيني ، في الحرية والمساواة وتقرير المصير وشرعية كفاحها لاستعادة هذه الحقوق ، تؤكد شرعية كفاح الشعوب من اجل تقرير المصير والتحرر من السيطرة الاجنبية والاستعمارية والاستعباد الاجنبي ، خاصة في جنوب افريقيا وتحديد اشعوب زيمبابوري وناميبيا وانغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ، كذلك الشعب الفلسطيني بجميع الوسائل المنسجمة مع ميثاق الامم المتحدة» .

وهكذا ، استنادا الى التجربة السابقة ، يجوز التأكيد ان الجمعية العامة ستستخذ قرارات تنسجم تماما مع ما تأمله منظمة التحرير ، خاصة اذا اخذ بالاعتبار ان عدد الدول المؤيدة للحق الفلسطيني أخذ في الازدياد مع تصاعد وتيرة النضال الفلسطيني العسكري والسياسي . وان اطلالة على عمليات التصويت التي تبنت منذ العام ١٩٧٠ على القرارات المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير تؤكد هذه الحقيقة . فقد نال القرار المتعلق بهذا الشأن في العام ١٩٧٠ ٤٧ صوتا وعارضه ٢٢ وامتنع عن التصويت ٥ . بينما كانت النسب في العام ١٩٧١ هي على التوالي ٥٢ ، ٢٣ ، ٤٣ ، وفي العام ١٩٧٢ هي ٦٧ ، ٢١ ، ٣٧ وفي العام ١٩٧٣ هي ٨٧ ، ٦ ، ٢٣ . وكانت الدول التي عارضت القرار في الدورة الاخيرة بالإضافة الى الولايات المتحدة واسرائيل - وهما الطرف الاساسي في العداء - دولا هامشية عديمة التأثير هي باربادوس وبوليفيا وكوستاريكا ونيكاراغوا .

هذه الحقيقة ، حقيقة رجحان الكفة في المجتمع الدولي لصالح الحق الفلسطيني وما يسفر عن ذلك من احتمال اعتراف الامم المتحدة بمنظمة التحرير كممثلة للشعب الفلسطيني وما يترتب على

الحال ان تحقيق هذه الاهداف - المطالبات يتطلب نضالا سياسيا فلسطينيا مدعوما بجهد عربي ومن جانب الدول الصديقة كي تخرج الجمعية العامة بقرارات تلي هذه المطالبات ضمن منظومة واحسدة عنوانها « قضية فلسطين » ، ذلك ان الجمعية العامة قد اتخذت في دوراتها خلال السنوات الاربع الماضية عددا من القرارات التي تنسجم في خطوطها العريضة مع بعض هذه الاهداف التي ذكرت ، غير انها ادرجت جميعا تحت بند الوضع في الشرق الاوسط ، مما يشير الى ان جوهر القضية ظل غائبا عن البحث ما دامت هذه القرارات غير مقرونة بهذا الجوهر وباساس القضية . ونذكر هنا بعض هذه القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة .

لقد اعترفت الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، لأول مرة في الدورة الخامسة والعشرين في العام ١٩٧٠ واعيد تأكيد هذا الاعتراف في الدورات السادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين في الاغوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ . على التوالي . وقد اكسد القرار الذي اتخذ في ١٩٧٣/١٢/٧ (الدورة ٢٨) « ان شعب فلسطين مؤهل لحقوق متساوية ولتقرير المصير » كما اعلنت الجمعية العامة « ان الاحترام الكامل لتحقيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين وخاصة حقه في تقرير المصير لازم من اجل سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » .

اما بالنسبة للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى اراضيه ، فقد اعترفت الجمعية العامة بحق « اللاجئين الفلسطينيين » بالسعودة الى وطنهم منذ اتخاذها القرار ١٩٤ (٣) في كانون الاول ١٩٤٨ ، وفي الدورة السابقة (الدورة ٢٨) اعلنت الجمعية العامة « ان تمتع اللاجئين الفلسطينيين العرب بحقهم في العودة الى مواطنهم وممتلكاتهم والذي اعترفت به الجمعية العامة بالقرار ١٩٤ (٣) في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ والذي كررت الجمعية العامة تأكيده منذ ذلك التاريخ هو امر لا فني منه من اجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، ومن اجل ممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير » . ومع هذه الايجابية الظاهرة في القرار السذي يربط بين « عودة اللاجئين » وممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير